



Opportunities and Challenges of Agricultural Industrialization and Its Impact on Added Value for The Most Important Vegetable and Fruit Crops

فرص وتحديات التصنيع الزراعي وأثره على القيمة المضافة لأهم محاصيل الخضار والفاكهة

Mohamed Elnamky, Siham Ahmed Zarif & Nagwa.

M.Ahmed

Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

DOI: [10.21608/JALEXU.2023.241410.1159](https://doi.org/10.21608/JALEXU.2023.241410.1159)



Article Information

Received: October 6th
2023

Revised: October 18th
2023

Accepted: October 21st
2023

Published: December 31th
2023

ABSTRACT: Food industry products are considered important commodities for consumption in Egypt, and the continued decline in their local production in proportion to the increasing demand for them has led to the emergence and increase of the food gap for these products on the one hand, and the continued decline in self-sufficiency rates on the other hand. Therefore, revealing the added value of the process of manufacturing the most important agricultural crops and the various policies that affect the profitability of companies and factories operating in the field of food industries. Revealing strengths gives management the opportunity to succeed, and revealing weaknesses gives it the opportunity to identify their causes and try to eliminate them early so that they do not hinder future plans. Providing food also represents a real challenge for Egyptian society as a result of the imbalance between consumption needs on sound nutritional and preventive grounds and what is actually available of food, which has resulted in a food gap between production and consumption, as this analysis depends on data on manufacturing processes of raw materials. The raw materials used in the manufacturing process and the revenue list, and to maximize the role of food manufacturing in the national economy, This requires working to transform it from food manufacturing based on surplus agricultural production to food manufacturing based on well-producing contract crops, especially in light of the addition of large areas of vegetables and fruits, within the framework of reclamation and expansion operations in the new desert lands within the framework of the One and a Half Million Project. Acres, which is distinguished by the quality of its products in terms of production and export qualities. The research problem was the availability of a limited number of factories that exploit the abundance of agricultural crops at harvest time, especially horticultural crops. Which increases the loss, as statistics indicate that Egypt loses approximately 40% of tomatoes and 35% of fresh vegetables and fruits annually.

The research results indicated that the added value of manufacturing is estimated by calculating the difference between the factory or company's selling price for the manufactured product and the value of the agricultural raw material (fresh crop). The results indicate that the added value of manufacturing a ton of mango drink is estimated at about 10,870 pounds/ton.

The results indicate that the added value of manufacturing a ton of tomato sauce is estimated at approximately 12,917 pounds/ton. The results also indicate that the added value of manufacturing a ton of strawberry jam is estimated at approximately 27,942 pounds/ton. Finally, the results indicate that the added value of manufacturing a ton of frozen green beans Estimated at about 10,200 pounds/ton.

The research recommends the need to expand the manufacturing of agricultural crops to reduce the loss of these crops on the one hand and increase the value added from the manufacturing process on the other hand, in addition to reducing the problem of unemployment by absorbing workers to carry out all operations during the stages of assembling agricultural crops through the manufacturing processes, transporting and marketing the manufactured products. The research also recommends the need to encourage the establishment of small projects in the field of food manufacturing by facilitating small investors' access to soft loans within the Central Bank's initiative, which allows loans at an interest rate not exceeding 5%, with facilities in repayment processes and exemption from taxes during the first industries in small agricultural regions and communities to overcome the weakness of marketing systems prevailing in Egypt and reduce the degree of risks to which small farmers in those regions are exposed.

Keywords: Agricultural industrialization- added value- vegetable and fruit crop- kha company.

الطلب المتزايد عليها قد أدى إلى ظهور وتزايد الفجوة الغذائية

تمهيد :

تعتبر منتجات الصناعات الغذائية من السلع الهامة للإستهلاك لتلك المنتجات من ناحية، وإستمرار تناقص معدلات الإكتفاء في مصر، وإستمرار إنخفاض إنتاجها المحلي بما لا يتناسب مع الذاتي منها من ناحية أخرى. لذا فإن الكشف عن القيمة

المضافة من عملية تصنيع أهم المحاصيل الزراعية وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على ربحية الشركات والمصانع العاملة في مجال الصناعات الغذائية. والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة النجاح، كما أن الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية. كما أن توفير الغذاء يمثل تحدياً حقيقياً للمجتمع المصري نتيجة إختلال التوازن بين احتياجات المستهلكين على أسس غذائية ووقائية سليمة وبين ما هو متاح بالفعل من الغذاء، الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوة غذائية بين الإنتاج والإستهلاك حيث يعتمد هذا التحليل على البيانات الخاصة بعمليات التصنيع من المادة الخام والمواد الأولية المستخدمة في عملية التصنيع وقائمة الإيرادات، ويعتبر التصنيع الغذائي من أهم الصناعات الزراعية حيث تبلغ قيمة إنتاجه نحو 37.4 مليار جنيه تمثل نحو 10.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي 2020⁽¹⁾ كما يساهم قطاع التصنيع الغذائي في توفير فرص عمل مما يساعد في الحد من مشكلة البطالة إذ يبلغ عدد عمال الصناعات الغذائية نحو 6.8 مليون عامل تمثل نحو 21.5% من إجمالي العمالة القومية. كما تبلغ قيمة صادرات السلع الغذائية المصنعة نحو 734 مليون دولار تمثل نحو 14.1% ، 4.14% من قيمة الصادرات الزراعية والصادرات السلعية على الترتيب وذلك عام 2019⁽²⁾. ويساهم النهوض بالتصنيع الغذائي في الارتقاء بالقطاع الزراعي وزيادة القيمة المضافة من الحاصلات الزراعية وخاصة البستانية وتقليل الفاقد منها، كما يؤدي إلى الحفاظ على صحة وسلامة المواطن من خلال توفير منتجات غذائية صحية وآمنة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية تقدير الآثار الاقتصادية لتصنيع أهم الحاصلات البستانية في مصر وذلك من خلال دراسة الأهداف الفرعية التالية:

- دور وأهمية قطاع التصنيع الغذائي، الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من التصنيع الغذائي.
- التعرف على الوضع الراهن للطاقت الإنتاجية المختلفة لأهم منتجات التصنيع الغذائي والتي تتمثل في (صناعة العصائر والشربات، تجميد الخضروات، مصنعات الطماطم) من حيث كميات وقيمة الإنتاج السنوي والطاقت الإنتاجية الفعلية والطاقت العاطلة.
- التحليل الاقتصادي والإحصائي لكميات وقيمة الصادرات من منتجات التصنيع الزراعي.
- زيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع الغذائي لكافة منتجات الخضار والفاكهة بصفة خاصة لزيادة العائد من جهة وزيادة نصيب المنتج من جهة أخرى.

ولتعظيم دور التصنيع الغذائي في الاقتصاد القومي فإن ذلك يتطلب العمل على تحويله من تصنيع غذائي يقوم على الفائض من الإنتاج الزراعي إلي تصنيع غذائي يقوم على الزراعات التعاقدية جيدة الإنتاج خاصة في ظل إضافة مساحات كبيرة من الخضار والفاكهة، وذلك في إطار عمليات الاستصلاح والتوسع في الأراضي الجديدة الصحراوية في إطار مشروع المليون ونصف المليون فدان، والمشروع القومي زراعة 100 ألف صوبة والتي تتميز بجودة منتجاتها من حيث الصفات الإنتاجية والتصديرية.

المشكلة البحثية :

وتتمثل المشكلة البحثية في توافر عدد محدود من المصانع التي تستغل وفرة المحاصيل الزراعية وقت الحصاد وخاصة الحاصلات البستانية، مما يزيد الفاقد منها حيث تشير الإحصاءات إلى أن مصر تفقد سنوياً ما يقرب من 40% من الطماطم، 35% من الخضروات الطازجة والفاكهة. كما تشير الإحصاءات إلى أنه على الرغم من أن إنتاج مصر من الطماطم يقدر بنحو 8.6

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

المشروبات والعصائر وصناعة الألبان، ويلعب التصنيع الزراعي دوراً مهماً في تقليل الفاقد الزراعي وتعطي السلع قيمة مضافة وتستوعب نسبة كبيرة من العمالة⁽⁴⁾.

وتعتبر **الصناعات الغذائية** فرع من فروع الصناعات الزراعية وهي إحدى الصناعات التحويلية التي تقوم بإنتاج الطعام والشراب وتضيف منافع اقتصادية من خلال استخدام مواد خام زراعية تجرى عليها عمليات تغير في الشكل أي إضافة منفعة شكلية (FORM UTILITY) أو في زمن الاستخدام أي إضافة منفعة زمنية (TIME UTILITY) أو في مكان الاستخدام أي إضافة منفعة مكانية (PLACE UTILITY) وذلك باستخدام أساليب مختلفة⁽⁵⁾.

أولاً: **الأهمية النسبية لقيمة صادرات السلع الزراعية المصرية المصنعة:**

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلي تطور قيمة صادرات السلع الزراعية المصرية المصنعة خلال الفترتين (2011-2015) - (2017-2021)، حيث بلغت قيمة صادرات الخضار المحفوظة خلال متوسط الفترة الأولى حوالي 120.89 مليون دولار زادت خلال متوسط الفترة الثانية لتبلغ نحو 142.4 مليون دولار بمعدل زيادة بلغ نحو 17.8%، كما انخفضت أهميتها النسبية من حيث قيمة صادرات السلع المصنعة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، حيث انخفضت من حوالي 41.1% خلال الفترة الأولى إلي حوالي 34.4%، وفي سياق متصل يتضح من نتائج نفس الجدول أن قيمة صادرات الفاكهة المجهزة زادت خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، حيث زادت من حوالي 77.86 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلي حوالي 165.48 مليون دولار بمعدل زيادة بلغ نحو 112.5%، كذلك زادت أهمية قيمة صادرات الفاكهة المجهزة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى من إجمالي قيمة صادرات السلع الزراعية المصنعة، حيث زادت من حوالي 26.5% خلال الفترة الأولى إلي حوالي 40% خلال الفترة الثانية.

تعتمد الدراسة على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي مثل المتوسطات الحسابية والتكرارات ومعادلات الاتجاه الزمني العام والأهمية النسبية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل التباين.

كما تعتمد الدراسة على مصدرين للبيانات أولهما: البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "قطاع الشؤون الاقتصادية"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، وزارة التجارة والصناعة، وموقع WWW.TRADEMAP.ORG، قواعد البيانات شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نتائج الدراسات والبحوث السابقة والمراجع المتخصصة بمجال الدراسة. وثانيهما: البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية للمسؤولين بمصانع الأغذية المختلفة حيث تم الاعتماد على دراسة حالة لشركة لها للصناعات الغذائية.

نتائج البحث ومناقشتها

يعرف التصنيع الغذائي بأنه مجموعة الخطوات المتتالية والمتعاقبة اللازمة لتحويل المادة الخام الزراعية إلى منتج غذائي مجهز أو مصنع نهائي وصالح للإستهلاك الأدمي. وفي ظل عصر التكنولوجيا أصبح التصنيع الغذائي يعرف باسم تكنولوجيا الأغذية FOOD TECHNOLOGY وتختلف طرق التحضير والإعداد للخامات الزراعية المراد تصنيعها باختلاف طبيعة المادة الخام الزراعية وكذلك حسب نوع وطبيعة وخواص المادة النهائية المراد إنتاجها مع مراعاة إحداث أقل تغييرات ممكنة في خصائص ومميزات هذه المادة بحيث تكون المادة المصنعة النهائية أقرب إلى المادة الطازجة من ناحية، وأقرب إلى رغبات المستهلك من ناحية أخرى.

كما يعرف **التصنيع الغذائي** أنه صناعات تحويلية تقوم علي استخدام الخامات الزراعية لإنتاج الأغذية والمشروبات، مثل ذلك صناعة اللحوم والأسماك، الخضار والفاكهة، الطحن والغلغل،

جدول رقم (1) الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من المصناعات الزراعية خلال متوسط الفترتين (2015-2017) - (2021-2017) القيمة الف دولار

السلعة	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
الخضر المحفوظة	120894.3	142410.6	17.8	41.1	34.4
الفاكهة المجهزة	77869.8	165486.8	112.5	26.5	40.0
عصير الفاكهة	71501	74795.5	4.6	24.3	18.1
عجينة (صلصة)	17734.9	11847.8	33.2-	6.0	2.9
عصير البرتقال	3690.9	10973.4	197.3	1.3	2.7
البسلة المجففة	1233.7	1304.6	5.7	0.4	0.3
مخلل الطماطم	534.1	281.2	47.3-	0.2	0.1
عصير المولج	302.3	6473.4	2041.1	0.1	1.6
عصير الجريب فروت	97.7	113.3	15.9	0.03	0.03
عصير العنب	63.3	70.3	11.1	0.02	0.02
عصير الطماطم	58.7	211	259.7	0.02	0.1
الإجمالي	293980.7	413967.9	40.8	100.0	100.0

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلي أن الصادرات المصرية من الخضر المحفوظة تتركز في كل من السعودية وإيطاليا وأمريكا والإمارات والكويت خلال فترتي الدراسة، بأهمية نسبية خلال الفترة الأولى بلغت علي التوالي لكل منهم حوالي 25.7%، 11.8%، 9.7%، 8.7%، 5.8% تعادل بما يقدر بحوالي 22.4، 10.26، 8.4، 7.6، 5.1 الف طن، انخفضت خلال الفترة الثانية لكل من السعودية وإيطاليا حيث بلغت تلك الكمية حوالي 20.5، 8.4 الف طن بمعدل تغير بلغ لكل منهم علي التوالي حوالي -8.6%، -18.2% وبأهمية نسبية بلغت علي التوالي نحو 18.5%، 7.6% من اجمالي كمية صادرات الخضر المصرية المحفوظة، في حين ارتفعت كمية صادرات الخضر المحفوظة إلي كل من السوق الأمريكي والإماراتي والكويتي خلال الفترة الثانية من الدراسة لتبلغ نحو 12.9، 7.7، 5.7 الف طن بأهمية بلغت نحو 11.7%، 7%، 5.2% من اجمالي كمية صادرات الخضر المصرية المحفوظة لكل منهم علي الترتيب.

كما يتضح أن معدل الزيادة في قيمة صادرات عصير الفاكهة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بلغ نحو 4.6%، حيث زادت قيمة صادراته من حوالي 71.5 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلي حوالي 74.79 مليون دولار خلال الفترة الثانية، وفيما يتعلق بمنتجات المحاصيل المصنعة يتبين أن صلصلة الطماطم انخفضت قيمة صادراتها خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، حيث انخفضت من حوالي 17.7 مليون دولار للفترة الأولى إلي حوالي 11.8 مليون دولار للفترة الثانية بمعدل تغير بلغ نحو -33.2%، في حين أن قيمة صادرات عصير البرتقال زادت خلال الفترة الثانية من الدراسة مقارنة بالفترة الأولى وذلك بمعدل تغير بلغ نحو 197.3%، حيث زادت من حوالي 3.69 مليون دولار خلال الفترة الأولى إلي حوالي 10.97 مليون دولار خلال الفترة الثانية من الدراسة.

ثانياً: التوزيع الجغرافي لصادرات الخضر المصرية المحفوظة:-
1-التوزيع الجغرافي لكمية صادرات الخضر المصرية المحفوظة:-

جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي ومعدل التغير لكمية الصادرات المصرية من الخضر المحفوظة خلال متوسط الفترتين (2011-2015) - (2015) - (2017-2021) الكمية بالطن

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
السعودية	22434.3	20504.4	-8.6	25.7	18.5
إيطاليا	10255.5	8393.6	-18.2	11.8	7.6
أمريكا	8485.7	12940.0	52.5	9.7	11.7
الإمارات	7603.7	7703.4	1.3	8.7	7.0
الكويت	5067.5	5752.8	13.5	5.8	5.2
إسبانيا	3246.7	4601.6	41.7	3.7	4.2
فرنسا	3030.5	5398.0	78.1	3.5	4.9
الأردن	3018.0	5092.8	68.7	3.5	4.6
قطر	2702.6	973.2	-64.0	3.1	0.9
ليبيا	2370.0	3968.2	67.4	2.7	3.6
لبنان	2245.6	3734.4	66.3	2.6	3.4
إسرائيل	2148.3	3160.8	47.1	2.5	2.9
اجمالي الصادرات	87184.7	110813.0	27.1	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

2- التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الخضر المصرية المحفوظة:-

تظهر نتائج حساب التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الخضر المصرية المحفوظة بالجدول رقم (3) أن قيمة تلك الصادرات في كل من السوق السعودي والإيطالي بلغت خلال الفترة الأولى من الدراسة حوالي 24.6، 17.6 مليون دولار تمثل نحو 20.4%، 14.6% على الترتيب من إجمالي قيمة صادرات الخضر المصرية المحفوظة، انخفضت تلك القيمة خلال الفترة الدراسية الثانية إلى حوالي 23.3، 12.1 مليون دولار بما يمثل نحو 16.4%، 8.5% على الترتيب من إجمالي قيمة صادرات الخضر المحفوظة خلال الفترة الثانية، بينما بلغت تلك القيمة خلال الفترة الأولى من الدراسة لكل من السوق الأمريكي والإمارتي والكويتي حوالي 12.3، 7.2، 6.4 مليون دولار تمثل نحو 10.2%، 6%، 5.3% على الترتيب من إجمالي قيمة الصادرات المصرية للخضر المحفوظة، ارتفعت تلك القيمة خلال الفترة الثانية لتصل إلى نحو 17.3، 9.2، 7.2 مليون دولار بما يمثل نحو 12.2%، 6.4%، 5.1% على الترتيب وبمعدل تغير قدر بحوالي 40.4%، 27.3%، 11.9% لكل من تلك الأسواق علي التوالي من إجمالي قيمة صادرات الخضر المصرية المحفوظة خلال فترة الدراسة الثانية.

جدول رقم (3) التوزيع الجغرافي ومعدل التغير لقيمة الصادرات المصرية من الخضر المحفوظة
الفترتين (2011-2015) - (2017-2021) القيمة بالألف دولار
خلال متوسط

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
السعودية	24615.7	23351.0	-5.1	20.4	16.4
إيطاليا	17648.6	12119.6	-31.3	14.6	8.5
أمريكا	12342.6	17331.2	40.4	10.2	12.2
الإمارات	7211.6	9178.0	27.3	6.0	6.4
الكويت	6450.9	7216.8	11.9	5.3	5.1
إسبانيا	5549.8	6685.6	20.5	4.6	4.7
فرنسا	6254.7	8384.2	34.0	5.2	5.9
الأردن	3614.1	6008.8	66.3	3.0	4.2
قطر	3083.6	1107.8	-64.1	2.6	0.8
ليبيا	3906.5	4461.4	14.2	3.2	3.1
لبنان	4463.7	4859.8	8.9	3.7	3.4
إسرائيل	2908.1	4369.2	50.2	2.4	3.1
اليونان	2939.7	2867.6	-2.5	2.4	2.0
تركيا	2329.2	4016.6	72.4	1.9	2.8
اجمالي الصادرات	120894.3	142410.6	17.8	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من عصير الفاكهة:
1- التوزيع الجغرافي لكمية صادرات عصير الفاكهة :
تشير البيانات بالجدول رقم (4) إلي التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من كمية عصير الفاكهة خلال الفترتين (2011-2015) - (2017-2021)، ويتضح منها أن كمية الصادرات من عصير الفاكهة تتركز في كل من أمريكا وليبيا وفلسطين بمتوسط كمية خلال الفترة الأولى بلغ لكل منهم علي التوالي حوالي 9.48، 8.91، 7.84 الف طن بما يمثل نحو 11.9%، 11.2%، 9.8% علي الترتيب من اجمالي كمية صادرات عصير الفاكهة المقدرة بحوالي 79.7 الف طن، ارتفعت تلك الكمية خلال الفترة الثانية لكل من أمريكا وليبيا لتصل إلي حوالي 13.49، 19.23 الف طن بمعدل تغير بلغ نحو 42.3%، 115.6% وبما يمثل نحو 13.5%، 19.2% لكل منهم علي التوالي من اجمالي كمية صادرات عصير الفاكهة من إجمالي كمية صادرات عصير الفاكهة خلال الفترتين (2011-2015) - (2017-2021)، حيث انخفضت من حوالي 100.03 الف طن، بينما انخفضت للسوق الفلسطيني خلال الفترة الثانية حيث بلغت نحو 7.19 الف طن بمعدل تغير بلغ نحو 8.2%، كذلك انخفضت تلك الصادرات للسوق السعودي من حوالي 3.56 الف طن خلال الفترة الأولى إلي حوالي 2.06 الف طن خلال الفترة الثانية بمعدل تغير بلغ نحو 42%، في حين ارتفعت تلك الصادرات للسوق الإيطالي من حوالي 3.07 الف طن للفترة الأولى إلي حوالي 3.4 الف طن للفترة الثانية بمعدل تغير بلغ نحو 11.2% وبالرغم من هذا فقد انخفضت أهميتها النسبية من اجمالي كمية صادرات عصير الفاكهة خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى حيث انخفضت من حوالي 3.9% للفترة الأولى إلي حوالي 3.4% للفترة الثانية.

جدول رقم (4) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من عصير الفاكهة خلال متوسط الفترتين (2011-2017) - (2015-2021) الكمية بالطن

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
امريكا	9487.5	13497.5	42.3	11.9	13.5
ليبيا	8919	19233.25	115.6	11.2	19.2
فلسطين	7842.5	7197	-8.2	9.8	7.2
السعودية	3564.5	2066	-42.0	4.5	2.1
ايطاليا	3073.5	3416.25	11.2	3.9	3.4
اسرائيل	2733	739.75	-72.9	3.4	0.7
كينيا	2454.5	1265.75	-48.4	3.1	1.3
انجولا	2376.5	872	-63.3	3.0	0.9
السودان	2363	800.75	-66.1	3.0	0.8
موريتانيا	2188.5	3296.5	50.6	2.7	3.3
السنغال	2155	1304.25	-39.5	2.7	1.3
اجمالي الصادرات	79709	100032.5	25.5	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

2- التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات عصير الفاكهة :
يتضح من النتائج بالجدول رقم (5) الخاصة بالتوزيع الجغرافي لقيمة صادرات عصير الفاكهة المصرية أن قيمة تلك الصادرات تركزت في كل من السوق الأمريكي والليبي والفلسطيني والسعودي والإيطالي بقيمة بلغت خلال الفترة الأولى من الدراسة حوالي 8.58، 7.88، 6.41، 2.55، 2.49 مليون دولار تمثل نحو 12%، 11%، 9%، 3.6%، 3.5% لكل منهم علي التوالي من إجمالي قيمة صادرات عصير الفاكهة المصرية البالغة نحو 71.5 مليون دولار ، ارتفعت تلك القيمة خلال الفترة الدراسية الثانية لكل من السوق الأمريكي والليبي والإيطالي بقيمة بلغت نحو 10.88، 14.36، 2.61 مليون دولار بما يمثل نحو 14.7%، 19.2% لكل منهم علي الترتيب من إجمالي قيمة صادرات عصير الفاكهة المصرية خلال الفترة الثانية المقدر بحوالي 74.79 مليون دولار، بينما انخفضت تلك القيمة خلال الفترة الثانية من الدراسة لكل من السوق الفلسطيني والسعودي حيث بلغت حوالي 4.86، 1.79 مليون دولار بمعدل تغير قدر بحوالي -24.2%، -29.7% وتمثل نحو 6.5%، 2.4% من إجمالي قيمة الصادرات عصائر الفاكهة المصرية.

جدول رقم (5) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من عصير الفاكهة خلال متوسط الفترتين (2011-2015) - (2017-2021) القيمة بالألف دولار

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
امريكا	8588	10988.5	28.0	12.0	14.7
ليبيا	7886.5	14363.75	82.1	11.0	19.2
فلسطين	6411	4862	-24.2	9.0	6.5
السعودية	2555	1796	-29.7	3.6	2.4
ايطاليا	2491	2610	4.8	3.5	3.5
اسرائيل	2388.5	604.5	-74.7	3.3	0.8
كينيا	2276	988.75	-56.6	3.2	1.3
انجولا	2238	713.5	-68.1	3.1	1.0
السودان	1635.5	497.75	-69.6	2.3	0.7
موريتانيا	2174.5	2333.25	7.3	3.0	3.1
السنغال	2198.5	1194.75	-45.7	3.1	1.6
اليمن	2024	7009.75	246.3	2.8	9.4
اجمالي الصادرات	71501	74795.5	4.6	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

رابعاً: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الفاكهة المجهزة: 1- التوزيع الجغرافي لكمية صادرات الفاكهة المجهزة: بإستقراء بيانات الجدول رقم (6) الخاصة بالتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من كمية الفاكهة المجهزة خلال الفترتين (2015-2011) - (2021-2017)، يتضح إنها تتوزع في كل من السعودية والمانيا واليابان والسنغال والإمارات بمتوسط كمية خلال الفترة الأولى بلغ لكل منهم علي التوالي حوالي 9.64، 4.8، 3.2، 2.6، 2.6 الف طن بما يمثل نحو 16.2%، 8%، 5.4%، 4.5% على الترتيب من إجمالي كمية صادرات الفاكهة المجهزة المقدرة بحوالي 59.7 الف طن، ارتفعت تلك الكمية خلال الفترة الثانية لكل من السوق السعودي والألماني والياباني والإمارتي حيث بلغت نحو 24.06، 26.26، 8.4، 4.8 الف طن بمعدل تغير بلغ نحو 149.5%، 446.6%، 161.1%، 84.5% وبما يمثل نحو 12.8%، 13.9%، 4.5%، 0.1% لكل منهم علي التوالي من إجمالي كمية صادرات الفاكهة المجهزة خلال الفترة الثانية من الدراسة البالغة نحو 188.3 الف طن، بينما انخفضت كمية الصادرات للسوق.

جدول رقم (6) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من الفاكهة المجهزة الفترتين (2015-2011) - (2021-2017) الكمية بالطن خلال متوسط

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
السعودية	9644.7	24062.2	149.5	16.2	12.8
المانيا	4804.1	26261.6	446.6	8.0	13.9
اليابان	3244.5	8471.6	161.1	5.4	4.5
السنغال	2670.2	172.6	-93.5	4.5	0.1
الإمارات	2632.5	4857.6	84.5	4.4	2.6
امريكا	2401.4	17064.8	610.6	4.0	9.1
لبنان	2286.4	2006.2	-12.3	3.8	1.1
الأردن	2280.4	3591.8	57.5	3.8	1.9
هولندا	2205.2	16638.8	654.5	3.7	8.8
بلجيكا	2055.0	5438.2	164.6	3.4	2.9
روسيا الاتحادية	1721.1	14795.4	759.7	2.9	7.9
الكويت	1669.7	4242.2	154.1	2.8	2.3
اجمالي الصادرات	59718.7	188335.2	215.4	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

2- التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الفاكهة المجهزة : يتضح من النتائج بالجدول رقم (7) الخاصة بالتوزيع الجغرافي لقيمة صادرات الفاكهة المجهزة المصرية أن قيمة تلك الصادرات تركزت في كل من السوق السعودي والألماني والياباني والإماراتي والإمريكي بقيمة بلغت خلال الفترة الأولى من الدراسة حوالي 10.87، 5.65، 4.7، 4.07، 3.19 مليون دولار لكل منهم علي التوالي بما يمثل نحو 14%، 7.3%، 6%، 5.2%، 4.3% لكل منهم علي التوالي من إجمالي قيمة صادرات الفاكهة المجهزة المصرية البالغة نحو 77.86 مليون دولار، ارتفعت تلك القيمة خلال فترة الدراسة الثانية لكل منهم بحوالي 16.59، 21.14، 9.16، 5.04، 7.96 مليون دولار لكل منهم علي التوالي وبمعدل تغير بلغ نحو 52.6%، 274.3%، 94.6%، 23.9%، 140.8% حيث تمثل الأهمية النسبية خلال الفترة الثانية نحو 10%، 12.8%، 5.5%، 3%، 4.8% لكل منهم علي الترتيب من إجمالي قيمة صادرات الفاكهة المجهزة المصرية خلال الفترة الثانية المقدرة بحوالي 165.48 مليون دولار، ولوحظ إنه بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات إلي تلك الدول خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى إلا هناك بعض الأسواق معدل الزيادة فيها جاء مرتفع عن الأسواق الأخرى وبصفة خاصة السوق الألماني.

جدول رقم (7) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من الفاكهة المجهزة
 الفترتين (2011-2015) - (2017-2021) القيمة بالألف دولار
 خلال متوسط

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
السعودية	10874.0	16592	52.6	14.0	10.0
المانيا	5650.1	21145.6	274.3	7.3	12.8
اليابان	4709.1	9165.4	94.6	6.0	5.5
السنغال	3038.2	127	-95.8	3.9	0.1
الإمارات	4071.1	5045.6	23.9	5.2	3.0
امريكا	3309.7	7969	140.8	4.3	4.8
لبنان	2111.7	1804.2	-14.6	2.7	1.1
الأردن	3159.1	3496	10.7	4.1	2.1
هولندا	2576.7	16814	552.5	3.3	10.2
بلجيكا	2539.2	5290.6	108.4	3.3	3.2
روسيا الاتحادية	1740.2	13238.6	660.8	2.2	8.0
الكويت	2401.2	2717.2	13.2	3.1	1.6
اجمالي الصادرات	77869.8	165486.8	112.5	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

خامساً: التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من عجينة (صلصلة) الطماطم:

1- التوزيع الجغرافي لكمية صادرات عجينة (صلصلة) الطماطم:

بدراسة بيانات الجدول رقم (8) يتضح أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من كمية عجينة صلصلة الطماطم خلال الفترتين (2011-2015) - (2017-2021)، إنها تتركز في كل من المغرب والأردن وسلوفينيا بمتوسط كمية خلال الفترة الأولى بلغت لكل منهم علي التوالي حوالي 3.17، 2.2، 1.89 الف طن بما يمثل نحو 19.9%، 13.9%، 11.9% من اجمالي كمية صادرات عجينة الطماطم والمقدرة بحوالي 15.94 الف طن، انخفضت تلك الكمية خلال الفترة الثانية لكل منهم بحوالي 1.34، 1.9، 0.30 الف طن بمعدل تغير بلغ نحو -57.6%، -12.2%، -83.9% وبما يمثل نحو 10.3%، 14.3%، 2.3% لكل منهم علي التوالي من اجمالي كمية صادرات عجينة صلصلة الطماطم خلال الفترة الثانية من الدراسة البالغة نحو 13.05 الف طن، بينما جاء السوق الروماني والإماراتي في الترتيب الرابع والخامس كأهم دول مستوردة لعجينة صلصلة الطماطم المصرية خلال الفترة الأولى بكمية بلغ خلال متوسط الفترة الأولى حوالي 1.73، 1.39 الف طن بما يمثل نحو 10.9%، 8.7% لكل منهم علي التوالي من اجمالي كمية صادرات عجينة صلصلة الطماطم خلال الفترة الأولى، كما تبين من نتائج نفس الجدول أن تلك الكمية لتلك الأسواق انخفضت خلال الفترة الثانية من الدراسة لتبلغ نحو 1.56، 0.652 الف طن بمعدل تغير لكل منهم علي التوالي بلغ نحو -9.9%، -53.1%، الأمر الذي يشير إلي اتجاه الصادرات المصرية من عجينة الصلصلة إلي الإنخفاض خلال الفترة الثانية من الدراسة.

جدول رقم (8) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من عجينة (صلصة) الطماطم خلال متوسط الفترتين (2011-2015) - (2017-2021) الكمية بالطن

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
المغرب	3174.3	1346.6	-57.6	19.9	10.3
الأردن	2215.2	1944.8	-12.2	13.9	14.9
سلوفينيا	1889.9	304.4	-83.9	11.9	2.3
رومانيا	1734.9	1562.6	-9.9	10.9	12.0
الإمارات	1391.3	652.2	-53.1	8.7	5.0
السودان	1024.5	84.8	-91.7	6.4	0.6
إيطاليا	960.6	2596.8	170.3	6.0	19.9
لبنان	520.5	322.6	-38.0	3.3	2.5
ليبيا	420.3	80.0	-81.0	2.6	0.6
بولندا	418.7	386.0	-7.8	2.6	3.0
اجمالي الصادرات	15945.5	13054.6	-18.1	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

2- التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات عجينة (صلصة) الطماطم: 1.7، 0.23، 1.35، 0.629 مليون دولار بما يمثل نحو 13%، 14.4%، 2%، 11.5%، 5.3% لكل منهم علي الترتيب من اجمالي قيمة صادرات عجينة صلصة المصرية خلال الفترة الثانية المقدر بحوالي 11.8 مليون دولار، بمعدل تغير بلغ لكل منهم علي التوالي حوالي -66%، 26.2%، -87.6%، -15.9%، -59.6%، مما سبق يتضح أن قيمة صادرات عجينة صلصة الطماطم انخفضت بمعدل أعلى من الإنخفاض الحادث كمية الصادرات، هو ما يمكن ارجاعه إلي انخفاض سعر التصدير عجينة صلصة الطماطم لتلك الأسواق.

خلال الفترة الدراسية الثانية لكل من تلك الأسواق بحوالي 1.5، 4.5، 2.3، 1.89، 1.6، 1.5 مليون دولار تمثل نحو 25.5%، 13%، 10.7%، 9.1%، 8.8% لكل منهم علي التوالي من اجمالي قيمة صادرات عجينة صلصة الطماطم المصرية البالغة نحو 17.7 مليون دولار، انخفضت تلك القيمة خلال الفترة الدراسية الثانية لكل من تلك الأسواق بحوالي 1.5،

جدول رقم (9) التوزيع الجغرافي ومعدل تغير الصادرات المصرية من عجينة (صلصة) الطماطم لأهم الدول متوسط الفترتين (2011-2015) - (2017-2021) القيمة بالآلاف دولار

الدول	الفترة الأولى	الفترة الثانية	معدل التغير %	الأهمية النسبية للفترة الأولى %	الأهمية النسبية للفترة الثانية %
المغرب	4527.1	1538.2	-66.0	25.5	13.0
الأردن	2312.8	1707.4	-26.2	13.0	14.4
سولفينا	1891.5	235.0	-87.6	10.7	2.0
رومانيا	1614.5	1358.6	-15.9	9.1	11.5
الإمارات	1557.5	629.8	-59.6	8.8	5.3
السودان	1041.6	75.8	-92.7	5.9	0.6
إيطاليا	960.9	2196.6	128.6	5.4	18.5
لبنان	602.9	291.8	-51.6	3.4	2.5
ليبيا	550.7	72.0	-86.9	3.1	0.6
بولندا	429.3	340.6	-20.7	2.4	2.9
اجمالي الصادرات	17734.9	11847.8	-33.2	100.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

الأهمية النسبية لمنتجات قطاع الصناعات الغذائية في مؤشرات الاقتصاد المصري

• الأهمية النسبية للصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول (10) ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات الغذائية من نحو 22.9 مليار دولار تمثل نحو 9.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ نحو 235.7 مليار دولار عام 2017 إلى نحو 96 مليار دولار تمثل نحو 23.8% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي والبالغ نحو 404.1 مليار دولار عام 2021، بمتوسط سنوي عام يقدر بنحو 33.8 مليار دولار تمثل نحو 4.3% من متوسط قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة (2017-2021).

جدول (10) تطور الأهمية النسبية لقيمة إنتاج الصناعات الغذائية من إجمالي قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لقيمة صادراتها من قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة (2017-2021) (بالمليارات دولار)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	قيمة إنتاج الصناعات الغذائية	% من الناتج المحلي	قيمة صادرات الصناعات الغذائية	قيمة الصادرات السلعية	% الصادرات الغذائية من الصادرات السلعية
	القيمة بالمليار دولار	القيمة بالمليار دولار		القيمة بالمليار دولار	القيمة بالمليار دولار	
2017	235.7	22.9	9.7	768	18548	4.14
2018	249.7	24.5	9.8	766	18489	4.14
2019	303.1	30.9	10.2	829	20016	4.14
2020	363.1	37.4	10.3	797	19111	4.17
2021	404.1	96	23.8	4124	20100	20.52
المتوسط	302.4	33.8	10.2	1048	20211	4.28

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الإحصاءات الصناعية، أعداد مختلفة.

324.1 ألف طن، وبما يمثل نحو 10.2% من حجم الإنتاج المحلي خلال الفترة (2017-2021)، كما يتضح زيادة الكمية المنتجة من العصائر والشربات من نحو 286.9 ألف طن عام 2017 إلى حوالي 339.3 ألف طن عام 2021 وبنسبة زيادة تقدر بنحو 18.3% عن عام 2017.

تطور كمية صادرات العصائر والشربات:

وبدراسة تطور كمية صادرات العصائر والشربات يتضح من بيانات الجدول رقم (11) خلال الفترة (2017-2021) أن كمية صادرات العصائر والشربات يتضح من الجدول رقم (3) أن كمية الصادرات من العصائر والشربات تتراوح بين حد أدنى يقدر بنحو 140.2 ألف طن عام 2017، وحد أقصى يقدر بنحو 169.5 ألف طن عام 2019، وبمتوسط عام يقدر بنحو 159.3 ألف طن، وبما يمثل نحو 49.1% من الإنتاج المحلي من العصائر والشربات خلال الفترة (2017-2021). كما يتضح زيادة الكمية المصدرة من العصائر والشربات من نحو 140.2 ألف طن عام 2017 إلى حوالي 166.4 ألف طن عام 2021 وبنسبة زيادة تقدر بنحو 18.7% عن عام 2017.

الميزان الغذائي لأهم منتجات الصناعات الغذائية: يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة التي بدورها تساهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى أنها حلقة الوصل بين القطاعين الزراعي والصناعي لإنتاج الغذاء في صورته النهائية، ويتناول هذا الجزء دراسة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي والفجوة الغذائية ونسبة الأكتفاء الذاتي لأهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية المصرية خلال الفترة (2017-2021). والتي تعكس كافة المتغيرات وخاصة الزيادات المتتالية في أسعار الطاقة وتحرير سعر الصرف وتأثيراتها على الوضع الإنتاجي لأهم منتجات قطاع الصناعات الغذائية.

منتجات العصائر والشربات :

فيما يتعلق بالإنتاج المحلي من العصائر والشربات يتضح من بيانات الجدول رقم (11) خلال الفترة (2017-2021) أن كمية الإنتاج المحلي من العصائر والشربات تتراوح بين حد أدنى يقدر بنحو 286.9 ألف طن عام 2017، وحد أقصى يقدر بنحو 347.2 ألف طن عام 2019، وبمتوسط عام يقدر بنحو

جدول (11) تطور الميزان الغذائي للعصائر والشربات خلال الفترة (2017-2021)

السنوات	الانتاج المحلي (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	%	متوسط استهلاك الفرد كجم/سنة
2017	286.9	140.2	52.7	2.3
2018	315.6	157.0	59.0	2.5
2019	347.2	169.5	63.8	2.4
2020	331.4	163.3	61.4	2.5
2021	339.3	166.4	62.6	2.2
المتوسط العام	324.1	159.3	49.1	2.2

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الاحصاءات الصناعية، أعداد مختلفة.

متوسط نصيب الفرد:

وبدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من العصائر والشربات يتضح من بيانات الجدول رقم (11) خلال الفترة (2017-2021) أن متوسط نصيب الفرد من العصائر والشربات يتضح من الجدول رقم (11) أن متوسط استهلاك الفرد من العصائر والشربات قد تراوح بين حد أقصى يقدر بحوالي 2.5 كجم عام 2018، وتناقص إلى حوالي 2.2 كجم عام 2021 وبمتوسط عام يقدر بنحو 2.2 كجم/سنة للفترة (2017-2021)، كما يتضح

تتناقص نصيب الفرد من العصائر والشربات من حوالي 2.3 كجم/سنة عام 2017 إلى حوالي 2.2 كجم/سنة عام 2021 وينسبة تناقص تقدر بنحو 4.3% عن عام 2017 .

منتجات الخضروات المجمدة:

فيما يتعلق بالإنتاج المحلي من الخضروات المجمدة يتضح من الجدول رقم (12) أن كمية الانتاج المحلي من الخضروات

جدول (12) تطور الميزان الغذائي للخضروات المصرية المجمدة خلال الفترة (2017-2021)

السنوات	الانتاج المحلي (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	%	متوسط استهلاك الفرد كجم/سنة
2017	72.4	12.8	17.7	0.8
2018	79.6	14.4	18.1	0.8
2019	87.5	15.5	17.7	0.9
2020	83.6	15.0	17.9	0.8
2021	85.5	15.2	17.8	0.8
المتوسط العام	81.7	14.6	17.8	0.8

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الاحصاءات الصناعية، أعداد مختلفة.

متوسط نصيب الفرد

بدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الخضروات المجمدة يتضح من الجدول رقم (12) أن متوسط استهلاك الفرد من الخضروات المجمدة قد اتسم بالثبات بحوالي 0.8 كجم/الفرد خلال فترة الدراسة (2017-2021).

منتجات مصنعات الطماطم:

بدراسة تطور منتجات مصنعات الطماطم يتضح من بيانات الجدول رقم (13) خلال الفترة (2017-2021) أن كمية الانتاج المحلي من مصنعات الطماطم تتراوح بين حد أدنى يقدر بنحو 21.7 ألف طن عام 2017، وحد أقصى يقدر بنحو 26.3 ألف طن عام 2019 تناقصت إلى حوالي 25.7 ألف طن عام 2021، وبمتوسط عام يقدر بنحو 24.5 ألف طن خلال الفترة (2017-2021).

جدول (13) تطور الميزان الغذائي لمصنعات الطماطم بالألف طن خلال الفترة (2017-2021)

متوسط استهلاك الفرد كجم/سنة	%	كمية الصادرات (ألف طن)	الإنتاج المحلي (ألف طن)	السنوات
0.23	14.7	3.2	21.7	2017
0.24	15.1	3.6	23.9	2018
0.26	14.8	3.9	26.3	2019
0.25	15.1	3.8	25.1	2020
0.25	14.8	3.8	25.7	2021
0.25	14.9	3.7	24.5	المتوسط العام

المصدر: جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد مختلفة.

تطور كمية صادرات مصنعات الطماطم:

تحتوي على ذرات الكربون والتي تكون مرتبطة كيميائياً مع ذرات أخرى كالهيدروجين والأكسجين، وبالنسبة للمواد التي لا تتكون من ذرات الكربون فهي غالباً ما تتكون من الأملاح المعدنية اللازمة للصحة رغم قلتها مقارنة بالمكونات الأخرى.

وعلى الرغم من المميزات العديدة التي يتمتع بها قطاع الصناعات الغذائية في مصر منها توافر مستلزمات الإنتاج لهذه الصناعة كالخضار والفاكهة على مدار السنة بأسعار مناسبة وعلى الرغم من أن هذا القطاع قد حقق تطوراً ملموساً خلال الفترة الأخيرة إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تعرقل عمليات التنمية في مجال الصناعات الغذائية حتى تحتل مكانها الطبيعي في قائمة الصادرات المصرية والدليل على ذلك ضالة مساهمة صادرات المنتجات الغذائية من قيمة الصادرات المصرية بالإضافة إلى وجود عوائق تحد من زيادة حجم الإنتاج لهذه الصناعة ومن أهمها انخفاض الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الغذائية المصنعة والمتمثلة في وجود طاقات معطلة وعدم إتباع النظام الآلي في الإنتاج بالإضافة إلى عدم إتباع النظام التعاقدية وخاصة في توريد الخامات الإنتاجية وخاصة الزراعية. ولقد واجهت الدراسة في تناول هذا الموضوع العديد من الصعوبات ومن أبرزها عدم توافر بيانات تفصيلية عن هذه الصناعة من مصادرها الثانوية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - وزارة الصناعة - غرفة الصناعات الغذائية) وغيرها من المصادر.

أما العقبة الأساسية التي واجهت هذا البحث فقد جاءت بعد تصميم أستمارة الاستبيان التي تحتوي على كافة البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاقتصادي لتصنيع المنتجات الغذائية، وذلك عند محاولة الاتصال ببعض الشركات والمصانع العاملة في هذا المجال لإجراء نوع من استقصاء الرأي والحقائق نظراً لإمتناع رؤساء مجالس إدارات تلك الشركات والمصانع على إعطاء البيانات المدونة باستمارة الاستبيان.

لذا تم الاعتماد على شركة قها للأغذية المحفوظة والتابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، والتي وافق المسؤولين بها

فيما يتعلق بكمية صادرات مصنعات الطماطم يتضح من الجدول رقم (13) أن كمية الصادرات من مصنعات الطماطم تتراوح بين حد أدنى يقدر بنحو 3.2 ألف طن عام 2017 بما يمثل نحو 14.7% من الإنتاج المحلي من مصنعات الطماطم، وحد أقصى يقدر بنحو 3.9 ألف طن عام 2019 بما يمثل نحو 14.8%، وبمتوسط عام يقدر بنحو 3.7 ألف طن بما يمثل نحو 14.9% من متوسط الإنتاج المحلي من مصنعات الطماطم خلال الفترة (2017-2021).

متوسط نصيب الفرد:

وبدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من مصنعات الطماطم يتضح من بيانات الجدول رقم (13) خلال الفترة (2017-2021) أن متوسط استهلاك الفرد من مصنعات الطماطم قد تراوح بين حد أدنى يقدر بحوالي 0.23 كجم/الفرد عام 2017، وحد أقصى يقدر بحوالي 0.26 كجم/الفرد عام 2019 وبمتوسط عام يقدر بنحو 0.25 كجم/سنة للفترة (2017-2021)، كما يتضح زيادة نصيب الفرد من مصنعات الطماطم من حوالي 0.23 كجم/سنة عام 2017 إلى حوالي 0.25 كجم/سنة عام 2021.

المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع أهم المحاصيل الزراعية بشركة قها للأغذية المحفوظة:

يعرف التصنيع الغذائي بأنه مجموعة من الأعمال المتنوعة والهادفة لتزويد الناس في العالم بحاجاتهم من التغذية، ولذا فإن التصنيع الغذائي يهتم بتحويل الفواكه والخضروات لأشكال أخرى وزيادة القيمة المضافة لها، ولذلك تعتبر من أكبر الصناعات وأسرعها نمواً واتساعاً، واختلاف متطلبات ورغبات المستهلكين واختلاف احتياجاتهم للمنتجات الصناعية. كما يتطور التصنيع الغذائي بشكل مستمر لإيجاد الأنواع الأفضل والأنسب لسكان العالم وتلبية رغباتهم من الأغذية والمنتجات التي تتناسب مع تلك الرغبات، كالعصائر والمربيات ومصنعات الطماطم والخضروات المجمدة. وتعتبر مكونات الغذاء عدا الماء والأملاح مواد عضوية

مصنعا لتصنيع مركزات الطماطم والفاكهة بنظام الاسبيتك. بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الخضروات والبقوليات المعلبة (بامية، بسلة، فاصوليا خضراء، خرشوف) بالصلصة أو (المحلول)، فول مدمس بالزيت أو بدون زيت (عادي، مصفى، مقشور، فول مدمس بالخلطات).

هذا ويشير الجدول رقم (14) إلى أن حجم المبيعات الكلية والمبيعات المحلية لشركة قها للأغذية المحفوظة تقدر بنحو 91.1 ، 61.7 مليون جنيه تمثل نحو 0.17% ، 0.09% من جملة مبيعات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية والتي تقدر بنحو 62.5، 62 مليار جنيه كمتوسط للفترة (2019/18 - 2021/20) كما تقدر قيمة صادرات الشركة بنحو 29.4 مليون جنيه تمثل نحو 8.7% من جملة صادرات الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال نفس الفترة. هذا ويقدر عدد العاملين بشركة قها للصناعات الغذائية بنحو 1028 عامل تمثل نحو 1.9% من حجم العمالة بالشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وبمتوسط أجر سنوي يقدر بنحو 43 ألف جنيه/ عامل/ سنة في مقابل 74.6 ألف جنيه/ عامل/ سنة للشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال نفس الفترة السابقة.

على المقابلة وإعطاء البيانات المدونة بإستمارة الاستبيان والتي تم الاعتماد عليها كدراسة حالة في دراسة المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع أهم المحاصيل الزراعية في مصر.

شركة قها للأغذية المحفوظة:

وتعد شركة قها للأغذية المحفوظة هي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وهي أولى الشركات التي أنشئت بمصر في مجال التعليب وحفظ المنتجات عام 1940 ونظرا لما حققته من نجاح وما اكتسبته من خبرة عملية أصبح انتاجها مطلوباً بجميع أنحاء العالم. وتمثل أهم منتجات الشركة في العصائر الطبيعية (مانجو، جوافة، مشمش، برتقال، تفاح، كوكتيل) توجد في عبوات متطورة سهلة الفتح منها عبوات زجاجية وأخرى كرتونية "تتراباك"، كما توفر المربيات (تين، فراولة مشمش، ... الخ) وتوفرها في عبوات متطورة ذات الفتح الكلى للغذاء أو في برطمانات زجاجية، ومن منتجاتها أيضا الشربات والمشروبات الطبيعية (مانجو، برتقال، تمر هندي، خروب، كركديه) تعبأ في عبوات زجاجية وبلاستيكية. وكذلك يوجد خضروات وفواكه مجمدة (بامية، ملوخية، بسلة، فاصوليا خضراء، خرشوف، ورق عنب، جزر... الخ)، بالإضافة إلى منتجات الطماطم (صلصة الطماطم) في عبوات علب فتح كلى وبرطمانات زجاجية وأظرف بلاستيكية، وتمتلك الشركة

جدول (14) الأهمية النسبية للمبيعات الكلية والمحلية والصادرات وعدد العاملين ومتوسط أجورهم بشركة قها للصناعات الغذائية خلال الفترة (2019/18 - 2021/20) (القيمة: بالمليون جنيه)

المتغير	الشركة	2019/18	2020/19	2021/20	متوسط	%
المبيعات الكلية	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	115.7	90.3	67.4	91.1	0.17
المبيعات المحلية	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	61.4	72.5	51.2	61.7	0.09
الصادرات	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	54.3	17.7	16.2	29.4	8.72
عدد العاملين (عامل)	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	1030	1036	1019	1028	1.88
قيمة الأجور	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	40.8	46.2	45.9	44.3	1.06
متوسط أجر العامل (بالألف جنيه)	قها للأغذية المحفوظة الشركة القابضة للصناعات الغذائية	39.6	44.6	45	43	56.47

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة التموين والتجارة الداخلية، الشركة القابضة للصناعات الغذائية، " الموازنة التقديرية للعام المالي 2021/2022" بيانات غير منشورة .

المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع مشروب المانجو بشركة قها للصناعات الغذائية:

تتمثل بنود تكاليف التصنيع لطن مشروب المانجو في التكاليف المباشرة والتي تشمل على قيمة المادة الخام الزراعية (المانجو الطازجة) ، وقيمة المواد الأولية من سكر وستريك وCMC وقيمة العبوات والتعبئة، بالإضافة إلى أجور العمالة. هذا

تشير التقديرات المدونة بالجدول (15) إلى أهم المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع منتج مشروب المانجو بشركة قها للصناعات الغذائية لعام 2022 .

وتشتمل التكاليف غير المباشرة على المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسولار وأجور التسويق وغيرها. ويتضح من الجدول (15) أن قيمة المادة الخام تقدر بنحو 2130 جنيه - طبقاً لمعامل التحويل المقدر 1:5 تمثل نحو 20.9% من إجمالي التكاليف البالغة نحو 10185 جنيه ، بينما تمثل

التكاليف الأخرى لبند المواد الأولية، والتعبئة والعبوات، وأجور العمالة، والمصروفات غير المباشرة نحو 10.2%، 34.5%، 9.8%، 24.6% من إجمالي تكاليف تصنيع الطن من مشروب المانجو عام 2022.

جدول (15) تكاليف التصنيع والقيمة المضافة لتصنيع طن من مشروب المانجو طبقاً لأسعار عام 2022.

البند	القيمة بالجنيه
معامل التحويل بين المواد الخام (مانجو طازج : مشروب مانجو	1 : 5
1- تكاليف المادة الخام (مانجو طازج بإعتبار سعر الطن 10650 جنيه)	2130
المواد الأولية (C MC + ستريك + سكر)	1040
التعبئة والعبوات	3515
العمالة	1000
مصارييف غير مباشرة	2500
2- تكاليف البنود الأخرى (غير المادة الخام)	8055
جملة التكاليف	10185
سعر التجزئة للمستهلك (بإعتبار سعر العبوة 200مم = 3.75جنيه/علبة)	18750
سعر بيع المصنع (بإعتبار سعر العبوة 200مم = 2.6جنيه/علبة)	13000
القيمة المضافة للتصنيع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام)	10870
الهامش الكلي لوسطاء التوزيع وتاجر الجملة (سعر التجزئة للمستهلك - سعر بيع المصنع)	5750
صافي ربح المصنع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام - تكاليف البنود	2815

تشتمل المصروفات غير المباشرة على بنود المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسولار وأجور التسويق وغيرها. المصدر: جمعت وحسبت من استمارة البحث الميداني الخاصة بشركة قها للصناعات الغذائية.

القيمة المضافة للتصنيع : تقدر القيمة المضافة للتصنيع

تتمثل بنود تكاليف التصنيع لطن صلصة الطماطم في التكاليف المباشرة والتي تشتمل على قيمة المادة الخام الزراعية (طماطم طازجة) ، وقيمة المواد الأولية (الملح)، وقيمة العبوات والتعبئة، بالإضافة إلى أجور العمالة. هذا وتشتمل التكاليف غير المباشرة على المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسولار وأجور التسويق وغيرها.

ويتضح من الجدول (16) أن قيمة المادة الخام تقدر بنحو 6250 جنيه - طبقاً لمعامل التحويل المقدر 1 : 5 تمثل نحو 37.5% من إجمالي التكاليف البالغة نحو 16670 جنيه، بينما تمثل التكاليف الأخرى لبند المواد الأولية، والتعبئة والعبوات، وأجور العمالة، والمصروفات غير المباشرة نحو 0.12%، 39%، 6%، 17.4% من إجمالي تكاليف تصنيع الطن من صلصة الطماطم عام 2022.

القيمة المضافة للتصنيع : تقدر القيمة المضافة للتصنيع بحساب الفرق بين سعر بيع المصنع أو الشركة لمنتج صلصة الطماطم وبين قيمة المادة الخام الزراعية (الطماطم الطازجة) . وتشير التقديرات بالجدول (16) إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من صلصة الطماطم تقدر بنحو 12917 جنيه/ طن .

بحساب الفرق بين سعر بيع المصنع أو الشركة للمنتج المصنع وبين قيمة المادة الخام الزراعية (المحصول طازج) . وتشير التقديرات بالجدول إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من مشروب المانجو تقدر بنحو 10870 جنيه/طن.

الهامش الكلي لوسطاء التوزيع وتاجر الجملة: يقدر الهامش الكلي لوسطاء التوزيع بحساب الفرق بين سعر التجزئة للمستهلك وسعر بيع المصنع ، والذي يعبر عما يحصل عليه الوسطاء القائمون بالعملية التسويقية، وتشير التقديرات بالجدول (15) إلى أن الهامش الكلي لوسطاء توزيع مشروب المانجو يقدر بنحو 5750 جنيه/طن .

صافي العائد للمصنع : ويعبر عن الفرق بين سعر بيع المصنع وإجمالي تكاليف التصنيع للطن، وتشير التقديرات بالجدول السابق إلى أن صافي عائد الطن من مشروب المانجو يقدر بنحو 2815 جنيه طبقاً لأسعار عام 2022 .

المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع صلصة الطماطم بشركة قها للصناعات الغذائية:

تشير التقديرات المدونة بالجدول (16) إلى أهم المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع منتج صلصة الطماطم بشركة قها للصناعات الغذائية لعام 2022 .

جدول رقم (17) تكاليف التصنيع والقيمة المضافة لتصنيع طن من مربى الفراولة طبقاً لأسعار عام 2022.

القيمة بالجنيه	البند
2.5 :1	معامل التحويل بين المواد الخام (فراولة طازجة : مربى فراولة)
4200	تكاليف المادة الخام (فراولة طازجة بإعتبار سعر الطن 10500 جنيه)
5600	المواد الأولية (بكتين + ستريك + سكر)
5700	التعبئة والعبوات
2500	العمالة
3850	مصاريف غير مباشرة
17650	جملة تكاليف البنود الأخرى
21850	جملة التكاليف
38571	سعر التجزئة للمستهلك (بإعتبار سعر العبوة 350جم = 13.5 جنيه/علبة)
32142	سعر بيع المصنع (بإعتبار سعر العبوة 350جم = 11.25 جنيه/علبة)
27942	القيمة المضافة للتصنيع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام)
6429	الهامش الكلى لوسطاء التوزيع وتاجر الجملة (سعر التجزئة للمستهلك - سعر بيع المصنع)
10292	صافي ربح المصنع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام - تكاليف البنود الأخرى)

تشتمل المصروفات غير المباشرة على بنود المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسولار وأجور التسويق وغيرها.
المصدر: جمعت وحسبت من استمارة البحث الميداني الخاصة بشركة قها للصناعات الغذائية.

صافي عائد المصنع: ويعبر عن الفرق بين سعر بيع المصنع وإجمالي تكاليف التصنيع للطن، وتشير التقديرات بالجدول السابق إلى أن صافي عائد الطن من مربى الفراولة يقدر بنحو 10292 جنيه طبقاً لأسعار عام 2022.

المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع الفاصوليا المجمدة

تشير التقديرات المدونة بالجدول (18) إلى أهم المؤشرات الفنية والاقتصادية لتصنيع منتج الفاصوليا المجمدة بالشركة لعام 2022

تكاليف تصنيع الطن من الفاصوليا المجمدة :

تتمثل بنود تكاليف التصنيع لطن الفاصوليا المجمدة في التكاليف المباشرة والتي تشتمل على قيمة المادة الخام الزراعية (فاصوليا خضراء طازجة) ، وقيمة العبوات والتعبئة، بالإضافة إلى أجور العمالة. هذا وتشتمل التكاليف غير المباشرة على المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسولار وأجور

التسويق...ألخ . ويتضح من الجدول رقم (18) أن قيمة المادة الخام تقدر بنحو 11675 جنيه طبقاً لمعامل التحويل المقدر 1:1.25 تمثل نحو 63.5% من إجمالي التكاليف البالغة نحو 18375 جنيه، بينما تمثل التكاليف الأخرى لبنود التعبئة والعبوات، وأجور العمالة، والمصروفات غير المباشرة نحو 12%، 10.9%، 13.6% من إجمالي تكاليف تصنيع الطن من الفاصوليا المجمدة عام 2022.

القيمة المضافة للتصنيع: تقدر القيمة المضافة للتصنيع بحساب الفرق بين سعر بيع المصنع أو الشركة لمنتج الفاصوليا المجمدة وبين قيمة المادة الخام الزراعية (الفاصوليا الخضراء الطازجة)، وتشير التقديرات بالجدول إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من الفاصوليا الخضراء المجمدة تقدر بنحو 10200 جنيه/طن.

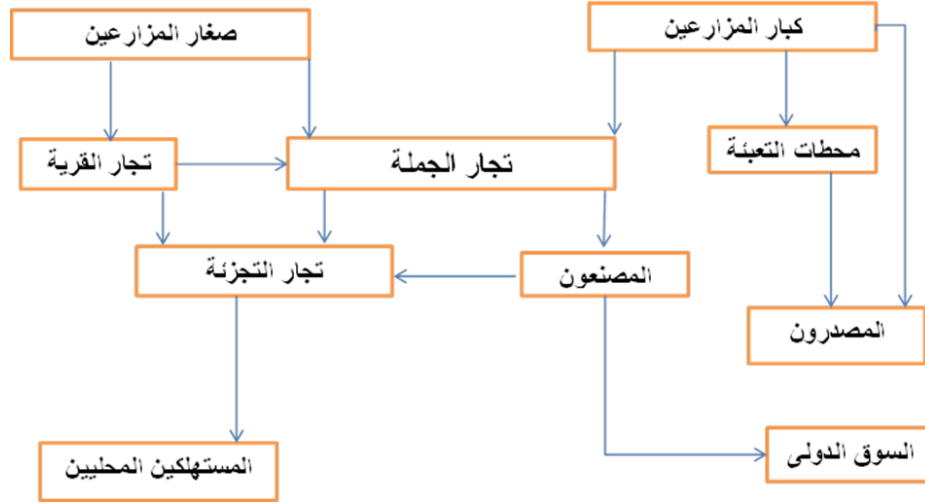
جدول رقم (18) تكاليف التصنيع والقيمة المضافة لتصنيع طن من الفاصوليا الخضراء المجمدة طبقاً لأسعار عام 2022.

القيمة بالجنيه	البند
1:1.25	معامل التحويل بين المواد الخام
11675	تكاليف المادة الخام (فاصوليا خضراء طازجة بإعتبار
2200	التعبئة والعبوات
2000	العمالة
2500	مصاريف غير مباشرة
6700	جملة تكاليف البنود الأخرى
18375	جملة التكاليف
26875	سعر التجزئة للمستهلك (بإعتبار سعر العبوة 400جم = 10.75 جنيه/عبوة)
21875	سعر بيع المصنع (بإعتبار سعر العبوة 400جم = 8.75 جنيه/عبوة)
10200	القيمة المضافة للتصنيع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام)
5000	الهامش الكلي لوسطاء التوزيع وتاجر الجملة (سعر التجزئة للمستهلك - سعر
3500	صافي ربح المصنع (سعر بيع المصنع - تكاليف المادة الخام - تكاليف البنود

تشتمل المصروفات غير المباشرة على بنود المصروفات الإدارية والكهرباء والمياه والسخان وأجور التسويق ألخ
المصدر: جمعت وحسبت من أستمارة البحث الميداني الخاصة بشركة لها للصناعات الغذائية.

- الهامش الكلي لوسطاء التوزيع وتاجر الجملة:** يقدر الهامش الكلي لوسطاء التوزيع بحساب الفرق بين سعر التجزئة للمستهلك وسعر بيع المصنع، والذي يعبر عما يحصل عليه الوسطاء القائمون بالعملية التسويقية. وتشير التقديرات بالجدول رقم (18) إلى أن الهامش الكلي لوسطاء توزيع الفاصوليا الخضراء المجمدة يقدر بنحو 5000 جنيه/طن .
- صافي عائد المصنع :** ويعبر عن الفرق بين سعر بيع المصنع وإجمالي تكاليف التصنيع للطن ، وتشير التقديرات بالجدول السابق إلى أن صافي عائد الطن من الفاصوليا الخضراء المجمدة يقدر بنحو 3500 جنيه طبقاً لأسعار عام 2022 .
- ولذا توصى الدراسة** بضرورة التوسع في تصنيع المحاصيل الزراعية لتقليل الفاقد من تلك الحاصلات من ناحية وزيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الحد من مشكلة البطالة عن طريق إستيعاب عمالة للقيام بكافة العمليات خلال مراحل تجميع المحاصيل الزراعية مروراً بعمليات التصنيع ونقل وتسويق المنتجات المصنعة . كما توصى الدراسة بضرورة تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في مجال التصنيع الغذائي عن طريق تسهيل حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة ضمن مبادرة البنك المركزي التي تتيح الأقرض بنسبة فائدة لا تتعد 5%. مع التسهيلات في عمليات السداد والأعفاء من الضرائب خلال السنوات الأولى من التشغيل. وكذلك ضرورة إقامة صناعات غذائية بالمناطق والمجمعات الزراعية الصغيرة للتغلب على ضعف نظم التسويق السائدة في مصر وتقليل درجة المخاطر التي يتعرض لها صغار الزراع بتلك المناطق.
- أهم المشكلات التي تواجه عمليات التصنيع الغذائي بشركة لها للصناعات الغذائية :** يمكن حصر أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية في مصر والتي يمكن تصنيفها فيما يلي:
- 1- مشكلات فنية :** تتمثل المشكلات الفنية في الآتي:-
- تقادم خطوط الإنتاج بمعظم مصانع الإنتاج وخاصة بالقطاع العام
 - وجود فجوة في خبرات المهندسين الفنيين
 - استخدام أصناف غير تصنيعية
 - عدم انتظام التوريد عند التعاقد مع المزارعين
 - عدم الإلتزام بالموصفات العالمية
- 2- مشكلات إقتصادية وتسويقية:** تتمثل المشكلات الإقتصادية والتسويقية في الآتي:-
- ارتفاع نسبة الطاقة العاطلة بالمصانع
 - ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج
 - ارتفاع تكاليف النقل
 - تدهور البنية التحتية التسويقية الأساسية
- 3- مشكلات هيكلية:** تتمثل المشكلات الهيكلية في الآتي:-
- سيادة المصانع الصغيرة ومحدودية الإنتاج
 - التركيب السوقي الاحتكاري لأسواق المدخلات
 - سيادة المتاجر الصغيرة والأكشاك
- 4- مشكلات تصديرية:** تتمثل المشكلات التصديرية في الآتي:-
- مشاكل التصدير لوجود مشاكل في منطقة الخليج وعدم أستكمال نظام سلامة الغذاء
 - ضيق القاعدة التصديرية وقصرها على عدد قليل من كبار المصدرين
 - عدم الإلتزام بالموصفات العالمية للمنتج المصنع

- آلية هامة لتعزيز الكفاءة والتنافسية وزيادة الإنتاجية، ومن ثم القيمة المضافة.
- ويمكن أن تساهم في تحسين أوضاع صغار المنتجين المزارعين، وتساعد في ربط منتجاتهم بالأسواق.
- وتصف سلسلة القيمة في الزراعة مجموعة كاملة من الأنشطة المتوالية التي تتم من قبل مجموعة من الجهات الفاعلة لجلب المنتج الزراعي من الحقل إلى الاستهلاك النهائي، حيث ينتج عن كل مرحلة قيمة إضافية للمنتج المتكاملة.
- سلاسل القيمة لأهم منتجات المحاصيل الزراعية
- سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية: " المدى الشامل والواسع للمراحل والأنشطة التي يمر بها المنتج الزراعي عبر مساره من المزرعة إلى المستخدم أو المستهلك النهائي مشتملاً ذلك على مراحل المدخلات والخدمات الضرورية للإنتاج.
- وتتمثل أهمية تحليلها في كونها تمثل:
- المدخل والإطار الأساسي لتطوير النظم التسويقية الزراعية المتكاملة.



صورة مبسطة لسلسلة القيمة لمحاصيل الخضار

علي تحويله من تصنيع غذائي يقوم علي الفائض من الإنتاج الزراعي إلي تصنيع غذائي يقوم علي الزراعات التعاقدية جيدة الإنتاج خاصة في ظل إضافة مساحات كبيرة من الخضار والفاكهة، وذلك في إطار عمليات الاستصلاح والتوسع في الأراضي الجديدة الصحراوية في إطار مشروع المليون ونصف المليون فدان، والتي تتميز بجودة منتجاتها من حيث الصفات الإنتاجية والتصديرية، وتمثلت المشكلة البحثية في توافر عدد محدود من المصانع التي تستغل وفرة المحاصيل الزراعية وقت الحصاد وخاصة الحاصلات البستانية، مما يزيد الفاقد منها حيث تشير الإحصاءات إلى أن مصر تفقد سنويا ما يقرب من 40% من الطماطم، 35% من الخضروات الطازجة والفاكهة. كما تشير الإحصاءات إلى أنه على الرغم من أن إنتاج مصر من الطماطم يقدر بنحو 8.6 مليون طن سنويا إلا أن نسبة الكمية المصنعة منها لا تتعد 0.7%، بالإضافة إلى عدم وجود علاقات تشابكية بين قطاع الإنتاج الزراعي وقطاع التصنيع وتحفيز المزارعين على إنتاج المحاصيل التي توجه لغرض التصنيع الزراعي. الأمر الذي يشير إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الغذائي لتقليل الفاقد وزيادة الدخل المزرعية للمنتجين من ناحية، وإضافة فرص عمل وقيمة مضافة للاقتصاد القومي من ناحية أخرى، واستهدف البحث

الملخص والتوصيات

تعتبر منتجات الصناعات الغذائية من السلع الهامة للإستهلاك في مصر، واستمرار انخفاض إنتاجها المحلي بما لا يتناسب مع الطلب المتزايد عليها قد أدى إلى ظهور وتزايد الفجوة الغذائية لتلك المنتجات من ناحية، وإستمرار تناقص معدلات الإكتفاء الذاتي منها من ناحية أخرى. لذا فإن الكشف عن القيمة المضافة من عملية تصنيع أهم المحاصيل الزراعية وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على ربحية الشركات والمصانع العاملة في مجال الصناعات الغذائية. والكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة النجاح، كما أن الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية. كما أن توفير الغذاء يمثل تحدياً حقيقياً للمجتمع المصري نتيجة إختلال التوازن بين إحتياجات الإستهلاك على أسس غذائية ووقائية سليمة وبين ما هو متاح بالفعل من الغذاء، الأمر الذي ترتب عليه وجود فجوة غذائية بين الإنتاج والإستهلاك حيث يعتمد هذا التحليل على البيانات الخاصة بعمليات التصنيع من المادة الخام والمواد الأولية المستخدمة في عملية التصنيع وقائمة الإيرادات ولتعظيم دور التصنيع الغذائي في الاقتصاد القومي فإن ذلك يتطلب العمل

عمليات السداد والأعفاء من الضرائب خلال السنوات الأولى من التشغيل، وكذلك ضرورة إقامة صناعات غذائية بالمناطق والمجتمعات الزراعية الصغيرة للتغلب على ضعف نظم التسويق السائدة في مصر وتقليل درجة المخاطر التي يتعرض لها صغار الزراع بتلك المناطق.

الكلمات الاسترشادية: التصنيع الزراعي - القيمة المضافة - محاصيل الخضر والفاكهة - شركة قها

آلية تنفيذ نتائج وتوصيات دراسة

فرص وتحديات التصنيع الزراعي وأثره على القيمة المضافة

لأهم محاصيل الخضر والفاكهة

هناك دراسات وأبحاث كثيرة للتغلب على بعض المشكلات في مجال الزراعة بداية من وضع البذرة حتى الوصول لمراحل الإنتاج والتصدير والتصنيع، ومن خلال نتائج وتوصيات هذه الدراسات والأبحاث يجب العمل على حل تلك المشكلات من خلال توضيح آلية تنفيذ كل مجامعات في تلك الأبحاث والدراسات، لذا تم وضع مجموعة من الخطوات توضح آلية تنفيذ كل نتائج وتوصيات الدراسة، والتي تتمثل في:

1- نظراً لإمتناع المسؤولين عن إدارات بعض الشركات والمصانع على إعطاء البيانات.

لذا يجب التغلب على عدم توافر المعلومات من خلال: عمل قاعدة معلومات عن شركات التصنيع الزراعي والغذائي في مصر وربطها عن طريق شبكة بالجهات المسؤولة عن المعلومات مع ضرورة إتاحتها للجهات البحثية والعاملين في هذا المجال.

2- نظراً لتقادم خطوط الإنتاج بمعظم مصانع الإنتاج وخاصة بالقطاع العام.

لذا يجب العمل على تجديد خطوط الإنتاج بمعظم مصانع التصنيع الزراعي، وذلك من خلال: تعاون البنوك المصرية مع شركات التصنيع الزراعي لتوفير التمويل اللازم للحصول على أحدث تكنولوجيا وتجديد خطوط الإنتاج.

أو من خلال تشجيع مستثمرى القطاع الخاص للدخول شريك في هذه الشركات والاستفادة من حق الإنتفاع وذلك باعطاء حصة من الإنتاج أو جزء من خطوط الإنتاج لهذه الشركات مقابل شراكته في التمويل.

3- نظراً لعدم انتظام التوريد عند التعاقد مع المزارعين.

لذا يجب التعاقد مسبقاً مع المزارعين وذلك من خلال: التعاقد الجماعي بين شركات التصنيع الزراعي والجمعيات الزراعية التابع لها الموردتين ويكون ضامن لذلك مركز الزراعات التعاقدية التابع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى حتى لا يخل أى طرف بما تم الاتفاق عليه.

بصفة أساسية تقدير الآثار الاقتصادية لتصنيع أهم الحاصلات البستانية في مصر وذلك من خلال تناول العناصر التالية: دور وأهمية قطاع التصنيع الغذائي، الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من التصنيع الغذائي، كما استهدف التحليل الاقتصادي والإحصائي لكميات وقيمة الصادرات من منتجات التصنيع الزراعي، وأخيراً استهدف زيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع الغذائي لكافة منتجات الخضر والفاكهة بصفة خاصة لزيادة العائد من جهة وزيادة نصيب المنتج من جهة أخرى، واعتمد البحث على أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي مثل المتوسطات الحسابية والتكرارات ومعادلات الاتجاه الزمنى العام والأهمية النسبية ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل التباين، واعتمد البحث على مصدرين للبيانات أولهما: البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "قطاع الشؤون الاقتصادية"، الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مجلس الوزراء المصري (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، وزارة التجارة والصناعة، وموقع WWW.TRADEMAP.ORG، قواعد البيانات شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى نتائج الدراسات والبحوث السابقة والمراجع المتخصصة بمجال الدراسة. وثانيهما: البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية للمسؤولين بمصانع الأغذية المختلفة حيث تم الاعتماد على دراسة حالة لشركة قها للصناعات الغذائية.

وأشارت نتائج البحث أن القيمة المضافة للتصنيع تقدر بحساب الفرق بين سعر بيع المصنع أو الشركة للمنتج المصنع وبين قيمة المادة الخام الزراعية (المحصول طازج). وتشير النتائج إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من مشروب المانجو تقدر بنحو 10870 جنيه/طن.

وتشير النتائج إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من صلصة الطماطم تقدر بنحو 12917 جنيه/طن، كما تشير النتائج إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من مربى الفراولة تقدر بنحو 27942 جنيه/طن، وأخيراً تشير النتائج إلى أن القيمة المضافة لتصنيع طن من الفاصوليا الخضراء المجمدة تقدر بنحو 10200 جنيه/طن، **ويوصى البحث بضرورة** التوسع في تصنيع المحاصيل الزراعية لتقليل الفاقد من تلك الحاصلات من ناحية وزيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الحد من مشكلة البطالة عن طريق إستيعاب عمالة للقيام بكافة العمليات خلال مراحل تجميع المحاصيل الزراعية مروراً بعمليات التصنيع ونقل وتسويق المنتجات المصنعة، كما يوصى البحث بضرورة تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في مجال التصنيع الغذائي عن طريق تسهيل حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة ضمن مبادرة البنك المركزي التي تتيح الأقرض بنسبة فائدة لا تتعد 5%، مع التسهيلات في

4- عدم الالتزام بالموصفات العالمية.

لذا يجب إدخال الجهات الرقابية وذلك من خلال:

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والجهات المسؤولة عن المواصفات الفنية والجودة في مصر منها الحجر الزراعي التابع لوزارة الزراعة المصرية، والمسؤولة عن الجودة ممثلة في منظمة الأيزو، والجاب الأوروبي، وبعض الجهات الأخرى، مع وضع حوافز إنتاجية وتصديرية للشركات الملتزمة بالمواصفات الفنية والجودة.

5- ارتفاع نسبة الطاقة العاطلة بالمصانع.

لذا يجب الحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال:

إستيعاب كل العمالة للقيام بكافة العمليات خلال مراحل تجميع المحاصيل الزراعية مروراً بعمليات التصنيع ونقل وتسويق المنتجات المصنعة، مع العمل على تدريب تلك العمالة لتستطيع العمل مع المواصفات الفنية والجودة اللازمة.

6- ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.

لذا يجب على خفض تكاليف وأسعار مدخلات الإنتاج وذلك من خلال:

استخدام وفورات السعة التي تتمتع بها بعض الشركات الكبيرة، وذلك من خلال التعاقد المسبق مع المزارعين أو المنتجين لفترة طويلة للحفاظ على الميزة السعرية، أو من خلال قيام الشركات العاملة في مجال التصنيع الزراعي بالإنتاج بنفسها من خلال زراعة بعض المنتجات التي تستخدمها في التصنيع الزراعي.

7- ارتفاع تكاليف النقل.

لذا يجب العمل على خفض تكاليف النقل وذلك من خلال:

دور الإهتمام الزراعي في تصميم سلسلة الإمداد للمحاصيل الزراعية في مصر، وإنشاء أساطيل للنقل بكافة المحافظات مجهزة بالثلاجات، كما يمكن عمل مخازن مجهزة لتخزين الإنتاج في أماكن متفرقة لخفض تكاليف النقل، أخيراً من خلال انشاء الشركات التي تعمل مجال التصنيع الزراعي بالقرب من أماكن الإنتاج خاصة في الأراضي الجديدة للإستفادة من وفورات المكان والعمل على تقليل الفاقد في الإنتاج والنقل.

8- التركيب السوقي الاحتكاري لأسواق المدخلات ومحدودية الإنتاج.

لذا يجب التغلب على إحتكار مدخلات الإنتاج وذلك من خلال: الإعتماد على الجمعيات التعاونية الزراعية كوسيط بين المزارعين وشركات التصنيع الزراعي باستخدام الزراعة التعاقدية التي تتضمن سياسات شراء وبيع وتسليم وتسعير المنتجات الزراعية من خلال سلسلة الإمداد الزراعية.

9- ضرورة تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في مجال

التصنيع الغذائي

عن طريق تسهيل حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة ضمن مبادرة البنك المركزي التي تتيح الأقرض بنسبة فائدة لا تتعدى 5%، وعمل تجمعات صناعية زراعية متخصصة خاصة في المناطق الجديدة، بالإضافة إلى زيادة التسهيلات في عمليات السداد والأعفاء من الضرائب خلال السنوات الأولى من التشغيل.

10- ضيق القاعدة التصديرية وقصرها على عدد قليل من كبار المصدرين.

إذا يجب العمل على اتساع قاعدة التصدير وذلك من خلال:

اتحاد المصدرين خاصة الصادرات الزراعية وبالأخص صادرات التصنيع الزراعي مع عمل كوتة لكل شركة مع الإلتزام بمواعيد الشحن والمواصفات الفنية المطلوبة والمواسم التصديرية.

11- ضرورة التوسع في تصنيع المحاصيل الزراعية لتقليل الفاقد من تلك الحاصلات، وزيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع.

وذلك عن طريق إقامة صناعات غذائية بالمناطق والمجمعات الزراعية الصغيرة للتغلب على ضعف نظم التسويق السائدة في مصر وتقليل درجة المخاطر التي يتعرض لها صغار الزراع بتلك المناطق .

12- تعزيز مرونة التصنيع وكفاءته

وذلك من خلال: تحويل العمليات لتحسين المرونة والربحية وتوفير المنتج المناسب في الوقت المناسب وإدارة جميع معاملات المواد واختبارات الجودة المرتبطة بوصف المنتج بدقة، ومواءمة خطوط التعبئة بسرعة وفق متطلبات العميل، زيادة الرؤية في الوقت الفعلي لتعزيز الأداء وتحسين استخدام الموارد.

المراجع

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد مختلفة.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء، النشرة السنوية لتطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من أهم السلع الصناعية، أعداد مختلفة.
3. سحر صبحي سيد عبد الرزاق (2020). "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل الصناعات الغذائية في مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس .
4. حسين عبد المطلب الاسرج (2012). "تفعيل دور التصنيع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي العربي" ورقة عمل، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

5. صبغى سالم السيد بسيونى (1993): "أساسيات حفظ وتصنيع الأغذية"، قسم الصناعات الغذائية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مطابع جامعة الزقازيق.
6. رأفت شفيق (1982): "تصنيع الدول النامية"، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية، القاهرة.
7. سامي محمد السيسى، محمود عبد المنعم شافعي (2005). "دراسة اقتصادية لقطاع الصناعات الغذائية في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس عشر، العدد الأول.
8. سحر صبغى سيد عبد الرزاق (2020). "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل الصناعات الغذائية في مصر"، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
9. سلوى بيومى المجولى (2016). "الصناعات الغذائية- التحديات- التحديث- فرص التنمية" جامعة القاهرة.
10. سمر شاذلى عبد الجليل (2011). "وسائل تنمية القيمة المضافة من خلال وضع ومستقبل التصنيع الزراعى فى مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث.
11. صالح فاروق نصر (2008). "اقتصاديات إنتاج وتصنيع الطماطم فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
12. صبغى سالم السيد بسيونى (1993). "أساسيات حفظ وتصنيع الأغذية"، قسم الصناعات الغذائية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مطابع جامعة الزقازيق. ص44، 119، 122
13. عباس أبو ضيف محمد مطاوع (2021). "دراسة اقتصادية لإنتاج وتصدير أهم منتجات الصناعات الغذائية الزراعية المصرية والمشكلات التى تواجهها"، المجلد 31، العدد الثانى.
14. فريدة أحمد البسيونى (1997). "دراسة إقتصادية للخضر والفاكهة المصنعة فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
15. محمد أحمد سعيد (2010). "دراسة اقتصادية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد العشرون، العدد الرابع.
16. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشؤون الاقتصادية.
17. بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
18. استمارة استبيان ومقابلات شخصية مع المسئولين بشركة قها للأغذية المحفوظة بقلوب.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1-Gamal Siam (2018). Analysis of Tomato Value Chain Egypt.
- 2-Gents chef (1985). fruit and vegetable Technology, vol. 1,2,3,4 and Heilscher, Karl and Al.Technique Publishing. ,p104
- 3-Porter, Michael (1990). The competitive Advantage of Nations, Free press,p14, sophisticated.
- 4-United Nations Conference on Trade and Development,p27.